Mohamed Boudiaf University M'sila
Faculty of Law and political sciences
Master 1 all fields

English legal Terminologie
Program Lexus Metandus
Teacher Dr Debih Hatem

Door 2

تسلسل أهم الأحداث التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال

ترجمة مصطلحات الوثيقة إلى اللغة العربية

المصطلح	ترجمته	المصطلح	ترجمته	المصطلح	ترجمته	المصطلح	ترجمته
reconquered	استعادة	claiming	تطالب	prohibits	يمنع- يحظر	sacked	أقال- عزل
civil strife	اقتتال داخلي	dissolved	تم حلها	prosecution	المتابعة الجزائية	to mollify	يهدئ
fundamentalism	الأصولية	deposed	خلع- أقال بالقوة	scandal of corruption	فضيحة فساد	postponed	أجلت
Islamist insurrection	المد الإسلاموي	A state of emergency	حالة الطوارئ	riots	احتجاجات	political turmoil	انسداد سياسي
proclamation	إعلان ذو طابع تأسيسي	extended	مددت	prevented	منعت	Regime stalwarts	رموز النظام
dissidence	انشقاق	a boycott	مقاطعة	consolidates	حافظ	regent	وصي على العرش
Putsch	انقلاب	perpetrated	ارتكبت	the prognoses	التكهنات	undeterred	غير آبه
repealed	ألغيت	a truce	هدنة	protests	يحتج	civil disobedience	عصيان مدني
brutally repressed	قمع وحشي	the withdrawal	انسحاب	interposed	شوه	cracking down	تضييق الخناق
unleashed	انتفض	civil concord	الوئام المدني	were held	أقيمت	disrupting	عرقلة
fierce	شديد	impunity	التحصين- الافلات من العقاب	involvement	إقحام	eligible	مؤهل
multi-party system	التعددية الحزبية	dismissed	أقال- عزل	controversy	الجدل	spoiled ballots	أصوات ملغاة
strike	إضراب	sentenced	حكم عليه- أدين نهائيا	a draft	مسودة	was sworn	أداء اليمين
the electoral process	المسار الانتخابي	National Reconciliation	المصالحة الوطنية	austerity	التقشف	the Coalescence	الالتحام- اللحمة
quarantine	الحجر الصحي	nationals	الرعايا	stranded	عالقين	the epidemic	الجائحة

Lexus Metandus© Copyright 2020 All rights reserved

خانقة	crunch	تتدهور	deteriorating	تراجع -تقهقر	regression	شرعية	the legitimacy
		استضافت	hosted	الطواف- الفصائل	factions	التطبيع	the normalization

شرح ملخص للوثيقة بالعربية

عرفت الجزائر منذ الاستقلال العديد من الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدستورية التي أثرت بشكل كبير على نهج وبناء الدولة من خلال الأشكال العديدة التي أخذها النظام تبعا لكل فترة وكذا الظروف المحيطة به، وسنحاول من خلال هذه الوثيقة التطرق لهم الأحداث التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية الوقت الخالي، وعلى هذا الأساس قسمنا الدراسة إلى العديد من المراحل نتطرق لها تباعا على النحو التالي:

المرحلة الأولى: الاستقلال وتحدي بناء الدولة

أعلنت الجزائر في 5 جويلية 1962 استقلالها بعد 132 عاماً من الاستعمار الفرنسي وبعد حرب تحرير دامية استمرت نحو ثماني سنوات.

في سبتمبر 1963، بات أحمد بن بلة الأمين العام لجبهة التحرير الوطني أول رئيس للجزائر بعد الاستقلال. وعام 1964 اعتمد مؤتمر جبهة التحرير الوطني ميثاق الجزائر الذي أكد الخيار الاشتراكي للبلاد. أطيح بنظام أحمد بن بلة في 19 جوان 1965 بانقلاب قاده وزير الدفاع في حكومته العقيد هواري بومدين الذي تولى رئاسة المجلس الثوري والحكومة. وأممت شركات النفط عام 1971. وبعد اعتماد الميثاق الوطني الذي ينص على تعزيز دور جبهة التحرير الوطني في الحكم عام 1976، انتخب بومدين رئيساً للبلاد. وبعد وفاته عام 1978، خلفه العقيد الشاذلي بن جديد الذي اختاره الجيش لرئاسة البلاد.

المرحلة الثانية: الثورة: ضرورة إجراء إصلاحات سياسية ودستورية حقيقية

في أكتوبر 1988 وبعد صيف شهد إضرابات ونقصاً في المواد الأساسية، اندلعت أعمال شغب في حي باب الواد الشعبي في الجزائر، ثم امتدت إلى كل أنحاء العاصمة ومدن أخرى. وأعلنت حالة الطوارئ وكلف الجيش إعادة الهدوء. وأسفرت أعمال الشغب عن مقتل 170 شخصاً بحسب مصادر رسمية، و500 بحسب الصحافة. في فبراير 1989، وبعد شهرين من إعادة انتخاب الشاذلي بن جديد لولاية ثالثة، وضع دستور جديد حداً لاحتكار جبهة التحرير الوطني للحكم، وأنشأ نظاماً متعدد الأحزاب.

المرحلة الثالثة: العشرية السوداء ثمن الارتجال

في يونيو 1990، فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بقيادة عباسي مدني بمعظم المجالس البلدية والمحلية بعد أول انتخابات محلية تعددية. وأعلنت حال الطوارئ عام 1991 بعد مواجهات بين قوات الأمن ومتظاهرين، في حين أوقف عباسي مدني والقيادي في جبهة الإنقاذ علي بلحاج. وفي ديسمبر، فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالغالبية من الدورة الأولى للانتخابات البرلمانية. أوقفت السلطات المسار الانتخابي عام 1992 غداة الاستقالة القسرية للشاذلي بن جديد .

أعاد المجلس الأعلى للدولة برئاسة محمد بوضياف فرض حال الطوارئ وحلّ بعد ذلك الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي دخل الناشطون فيها بمواجهة مع الجيش. وفي 29 جوان من ذات السنة، اغتيل بوضياف من طرف أحد حرسه الشخصيين. أسفرت الحرب الأهلية في الجزائر (1992-2002) عن مقتل 200 ألف شخص وفق الأرقام الرسمية، بينهم عدد كبير من المدنيين، سقطوا ضحية هجمات أو مجازر.

كانت الفترة التي ترأّس فيها علي كافي المجلس فترة شغور منصب رئيس الجمهورية خاصّة بعد اغتيال محمد بوضياف في 29 جوان 1992، إلّا أنّ علي كافي قام بإجراءات عديدة كمصادقته على تشكيل المحاكم الخاصّة الاستثنائية التي تنظر في قضايا العنف السياسي، و قد أصدرت هذه المحاكم عشرات الأحكام بالإعدام، زد على ذلك طرح المجلس في تلك الفترة فكرة الحوار كبديل عن الحلول الأمنية .و بنهاية مهام المجلس الأعلى للدولة ابتعد علي كافي عن الأنظار حتّى بات من التاريخ أي لم يعد له وجود في دواليب النظام السّياسي، لكن عاد الرّجل إلى السّاحة من خلال مذكراته التي نشرها سنة 1999 في كتاب " مذكرات الرّئيس علي كافي: من المناضل السّياسي إلى القائد العسكري، 1946-1962"، بحيث ذكر فيها أحداثًا التي أزعجت البعض و ما جاء في مذكّرات علي كافي لاقت معارضة شديدة من قبل بعض الشخصيات الوطنية.

في أواخر جانفي 1994 تسلمّ اللواء اليامين زروال رسميّا رئاسة الدولة الجزائرية ، فكان منهج الحوار والنار تحت سقف واحد، ولمزيد من التفصيل لابدّ من التعرّف على الوضع العام في الجزائر عشيّة استلام اليامين زروال مهامه كرئيس للدولة الجزائرية.

في بداية 1994 كان الجيش الإسلامي للإنقاذ الجناح العسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلة وبقية الجماعات الإسلامية المسلحة وتحديدا الجماعة الإسلامية المسلحة قد أنهت سنتين من صراعها العسكري مع القوات النظامية، وقد ألحقت هذه الجماعات أضرارا فظيعة بمقدرّات البلاد، كما تمكنّت من اقامة شبكات عسكرية في كل ولايات القطر الجزائري، وأصبح لكل منطقة قائد عسكري .

ولم تفلح القوات الخاصة والتي كان يشرف عليها الجنرال محمد العماري في وضع حدّ لفوضى القتل والعنف الأعمى، وغالبا ما تحولّت هذه القوات إلى قوات انتقامية وتصفية حسابات . وفشل سياسة الحلول الأمنية جعلت الجنرال اليامين زروال يعلن أنّ الحل الأمني وصل إلى طريق مسدود ولابدّ من اللجوء إلى الحوار، وكان بنفسه قد التقى زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ عندما كان على رأس وزارة الدفاع، وأفضت هذه الاتصالات في وقت لاحق إلى اطلاق سراح اثنين من قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ هما علي جدي وعبد القادر بوخمخم . و عندما بدأ الرئيس اليامين زروال يتحدث عن الحوار في خطاباته السياسية، اتهمه بعض السياسيين بأنّه يناور ليس الاّ , والهدف من وراء ذلك هو اعادة الروح للدولة الجزائرية، غادر الرئيس اليامين زروال قصر المرادية وهو يبلغ من العمر 58 سنة , ولم يتمكن من انهاء الفتنة الجزائرية العمياء التي أرقّت كما أرقّت سابقيه , وقد حاول الدفاع عن عهدته بقوله أنّه استطاع أن يمهّد لانتخابات رئاسية شفافة ونزيهة ويكرّس مبدأ التداول على السلطة , لكنّ منتقدي زروال اعتبروا أنّه كان طرفا في تنفيذ سيناريو ايصال عبد العزيز بوتفليقة إلى قصر المرادية ليصبح بذلك سابع رئيس للدولة الجزائرية والذي ظلّ خارج اللعبة السياسية منذ وفاة هواري بومدين وتشاء الظروف أن يعود إلى الواجهة من خلال انتخابات رئاسية كان فيها المرشح الوحيد بعد انسحاب منافسيه الستة الذين أكدوّا أنّ بوتفليقة هو رجل المؤسسة العسكرية بلا منازع.

المرحلة الرابعة: حقبة جديدة نحو تحول ديمقراطي

انتخب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا في أفريل 1999، وبدأ العمل على إعادة السلام إلى البلاد. وألقى العديد من الإسلاميين أسلحتهم بفضل قانونين للعفو. تواجد بوتفليقة خارج الجزائر وكان مستقرا في الإمارات عاد بعدها بطلب من دوائر السلطة للانتخابات الرئاسية. معلناً نيته دخول المنافسة الرئاسية في ديسمبر 1998 كمرشح حر. وقبل يوم من إجراء هذه الانتخابات انسحب جميع المرشحين المنافسين الآخرين (حسين آيت أحمد، مولود حمروش، مقداد سيفي، أحمد طالب الإبراهيمي، عبد الله جاب الله، يوسف الخطيب) بحجة نية التزوير الواضحة، ليبقى هو المرشح الوحيد للانتخابات. ونجاحه بالانتخابات لم يكن بارزا، كما وصفته الأوساط السياسية بالرئيس المستورد مثله مثل الرئيس بوضياف كاشفاً الخلل العميق في السلطة . ورغم فوزه في أبريل 1999 بالرئاسة إلا أن شعبيته لم تكن عالية وسط جيل الشباب الذي لم يعرفه من قبل. في أفريل 2001، أطلقت أعمال شغب فترة "الربيع الأسود" على خلفية مقتل شاب في مركز للشرطة قرب تيزي وزو. انتفضت منطقة القبائل. وأدى القمع إلى مقتل أكثر من 120 شخصاً وإصابة المئات. عام 2002، تم الاعتراف بالأمازيغية لغة وطنية في الجزائر، واعتبرت لغة رسمية ثانية إلى جانب العربية. وفي 22 فيفري 2004، أعلن عبد العزيز بوتفليقة عن ترشحه لعهدة ثانية، فقاد حملته الانتخابية مشجعا بالنتائج الايجابية التي حققتها عهدته الأولى ومدافعا عن الأفكار والآراء الكامنة في مشروع المجتمع الذي يؤمن به ولاسيما المصالحة الوطنية، ومراجعة قانون الأسرة، ومحاربة الفساد، ومواصلة الإصلاحات. انهاء مهام رئيس الحكومة علي بن فليس على خلفية ترشحه للرئاسة، فاز بوتفليقة بالرئاسة بنسبة عالية مع اتهامات بالتزوير الفاضح للنتائج، مع بداية سنة 2005 طرح بوتفليقة ميثاق السلم والمصالحة الوطنية للاستفتاء أين حصل على نسبة 97 % من الأصوات بـ :"نعم"، في 2007 نظمت الانتخابات التشريعية التي فاز فيها الائتلاف الحاكم المعروف بالتحالف الرئاسي بأغلبية المقاعد. تبنى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الجماعة السلفية للدعوة والقتال سابقا، هجومين في 11 أفريل 2007 في العاصمة. وفي 6 سبتمبر، استهدف موكب لبوتفليقة بهجوم انتحاري. وفي 11 ديسمبر، استهدفت هجمات مقر المجلس الدستوري ومكاتب تابعة للأمم المتحدة، تبناها أيضاً تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

في 2008 وبعد ضمان اغلبية موالية في البرلمان عرض بوتفليقة مشروعا لتعديل الدستور يتيح له الترشح لعهدة ثالثة ورابعة وخامسة وهو ما تم بالفعل أين مرر البرلمان التعديل بسهولة تامة كما حمل التعديل تقليصا لسلطات رئيس الحكومة وتعويضه بمنصب الوزير الأول دون صلاحيات هامة. في سنة 2009 ترشح بوتفليقة لعهدة رئاسية ثالثة مدعوما بأحزاب الموالاة وفاز في انتخابات صورية بالأغلبية المطلقة من الأصوات تطلبت ترشحه لعهدة رئاسية ثالثة لاستكمال البرنامج الذي جاء به وكان له ذلك بأغلبية ساحقة . في سنة 2010 فضيحة فساد ثقيلة تهز مؤسسة سوناطراك، في شهر فيفري من نفس السنة المدير العام للأمن الوطني علي تونسي يغتال في مكتبه من قبل مساعده، فيما رجح البعض الأمر لتصفية حسابات.

في جانفي 2011، وفيما شهدت تونس المجاورة ثورة ضد الرئيس السابق زين العابدين بن علي، شهدت الجزائر تحركات اجتماعية. وأدت مواجهات إلى مقتل خمسة أشخاص وجرح أكثر من 800. لكن السلطة بادرت لإخماد الاحتجاجات برفع الأجور وتقديم الإعانات مقابل إرساء الهدوء، مع مطلع 2012 بداية مسار بعض الإصلاحات الموعودة في المنظومة القانونية لم ترق للمستوى المطلوب. نظمت الانتخابات المحلية والتشريعية والتي فاز بها أحزاب الموالاة مع الاستمرار في دعم نظام بوتفليقة. في جانفي 2013، نفذت مجموعة مسلحة عملية احتجاز رهائن في موقع عين أمناس لاستخراج الغاز (1300 كلم جنوب شرق العاصمة). وانتهت بتدخل للقوات الخاصة، ما أسفر عن مقتل 40 موظفاً، و29 مهاجماً.

على إثر تفاقم ظاهرة الفساد في شتى المجالات أصيب بوتفليقة بجلطة دماغية بداية 2013، صاحبها تعتيم إعلامي على وضعه الصحي، ومع ذلك فقد تم ترشيحه لعهدة رئاسية رابعة رغم تدهور وضعه إذ أنه لم يخاطب الشعب منذ نهاية سنة 2012، ورغم الاحتجاجات العديدة التي كان يقوم

Lexus Metandus© Copyright 2020 All rights reserved

بها بعض الناشطين رفضا للعهدة الرابعة إلا أن السلطة نجحت في إخمادها، ترشح فيها بن فليس الخصم التقليدي لبوتفليقة وفاز بها الرئيس "المغيب" بأغلبية مطلقة من أصوات الناخبين وقد شهد الاستحقاق تزويرا فاضحا، أرست له أحزاب الموالاة ضمانا لمصالحها الضيقة.

في بداية 2015 أطلقت السلطة مشاورات واسعة لتعديل الدستور، أين تم تمريره بواسطة البرلمان دون الحاجة لتمريره للاستفتاء، ورغم بعض الإيجابيات التي حملها التعديل إلا أنه أرسى لتقوية صلاحيات السلطة التنفيذية بما يخدم الحكام الفعليين من وراء الكواليس استمرار فضائح الفساد وطغيان أصحاب المال الفاسد وتراجع ايرادات النفط مع انخفاض الأسعار أدى بحكومة أويحي لاعتماد اجراءات تقشف شديدة عانى منها المواطنون ليومنا هذا، خاصة بعد فرض ضرائب ورسوم خيالية وزيادات في الأسعار فاقت كل التصورات استمرت لغاية اليوم.

في 2017 نظمت الانتخابات المحلية والتشريعية بنفس الأحزاب المهيمنة والتي فازت بالأغلبية المطلقة من المجالس المحلية ومقاعد البرلمان، كل ذلك والرئيس مغيبا، حتى مع مطالب بتفعيل المادة 102 من الدستور والتي تفيد بتنحي الرئيس نظرا لحالة الشغور الفعلي، إلا أن السلطة استمرت في تجاهل هذه المطالب مبقية على شبه رئيس كواجهة لتنفيذ المخططات الدنيئة.

المرحلة الخامسة: الجزائر الجديدة قيد التقدم: بداية الحراك والكفاح من أجل الديمقراطية

مع بداية 2018 والتحضير للاستحقاق الرئاسي المبرمج في أفريل 2019، عاد الجدل للواجهة، خاصة في ظل استمرار تردي الوضع الصحي لبوتفليقة، في 22 فبراير 2019، بدأت تظاهرات حاشدة ضد نية عبد العزيز بوتفليقة الترشح لولاية خامسة، في ظل معاناته من متاعب صحية نتيجة تعرضه لجلطة دماغية في 2013، وتحت ضغط الحراك الشعبي الذي استمر لمدة طويلة وبدعم وضغط من المؤسسة العسكرية وفي 2 أفريل، تنحى بوتفليقة بعد عقدين من الزمن في الحكم. خلفه رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح كرئيس دولة بالنيابة مهته التحضير للانتخابات الرئاسية رغم رفض لالشارع له رفقة الحكومة المكلفة بتصريف الأفعال والتي كانت تشكيلتها من رموز نظام بوتفليقة البائد، تم تأجيل الاستحقاق إلى غاية توفر الظروف المناسبة وبرمج بتاريخ 12 ديسمبر 2019 رغم استمرار مسيرات الحراك الشعبي التي قاطع مؤيدوها الاستحقاق الانتخابي، تزامن ذلك مع إيداع العديد من المسؤولين السامين في الدولة ومسؤولي المخابرات السابقين وشقيق الرئيس ومستشاره الذي كان يمارس مهمة الرئيس الفعلي مستغلا مرض شقيقه إلى جانب العديد من المتآمرين على الدولة من رجال أعمال فاسدين مقربين من السلطة وقادة أحزاب معروفة، تم تنظيم الاستحقاق الرئاسي برعاية من الجيش الذي قدم ضمانات كفيلة بسيره في ظروف مناسبة أسفرت عن انتخاب عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية، والذي قام بدوره بتعيين الحكومة وإحداث تغييرات جذرية مست المنظومة القانونية والإدارية في الدولة، وفاة قائد أركان الجيش ونائب وزير الدفاع الفريق احمد قايد صالح أياما فقط بعد الانتخابات الرئاسية وحظي بجنازة رئاسية وتعاطف كبير من قبل أفراد الشعب الذين أوعزوا أن له الفضل في استعادة مسار الشرعية لما قام به رفقة المؤسسة العسكرية من دور فعال جنب البلاد الدخول في دوامة عنف لم تكن لتنجلي. اعتماد يوم 22 فيفري والذي انطلق فيه الحراك الشعبي كيوم وطني لحمة الشعب بجيشه. تزامن كل ذلك مع عودة الدبلوماسية الجزائري للنشاط والريادة في المنطقة حول العديد من الملفات كالشأن الليبي والمالي.

في شهر مارس من سنة 2020 ، أدى انتشار فيروس كورونا (Covid-19) إلى اتخاذ عدة تدابير للحجر الصحي، والتي أثرت بشدة على حرية المواطنين، بما في ذلك الأنشطة التجارية الجزئية، بالإضافة إلى التأثيرات الناجمة عن الأزمة الصحية، وآلاف الضحايا، والإصابات تتراجع تدريجياً اليوم، كما أغلقت الجزائر الحدود الجوية، ووقف الرحلات الجوية الدولية، وبقاء الآلاف من المواطنين الجزائريين عالقين في العديد من مطارات الدول الأجنبية. فقد نظمت شركة الخطوط الجوية الجزائرية بالتنسيق مع السلطات العليا رحلات إجلاء للرعايا مع أنها تذبذبت في وقت ما ثم توقفت نهائيا، ولأول مرة منذ الاستقلال، أغلقت المساجد لفترة تزيد على تسعة أشهر حتى في شهر رمضان، وكانت الجزائر أول من حصل على لقاح كورونا الروسي (سبوتنك v) والبريطاني آسترا زينيكا ، وعملية التطعيم مستمرة في محاولة للقضاء نهائيا على الوباء.

وبحلول الثلاثي الثالث من عام 2020 ، أعلن الرئيس تبون تعديلا دستوريا عن طريق الاستفتاء كان محاولة للاستجابة لتطلعات الحراك الشعبي ، تم تنظيم هذا الحدث في الأول من نوفمبر بمناسبة الذكرى السنوية لحرب التحرير الجزائرية ، ويتواصل التقدم في هذا المجال ، عندما غادر الرئيس تبون في رحلة علاجية إلى ألمانيا دون أن الكشف عن أسباب الوعكة الصحية للرأي العام الوطني سوى ما تردد بأنها إصابة بفايروس كورونا، الأمر الذي أسال الكثير من الحبر. وقد تمت الموافقة على التعديل الدستوري من قبل أقل من 20% من الناخبين ، وهو ما فتح الطريق أمام الطعن في شرعية الاستفتاء، بحلول نهاية عام 2020، عاد الرئيس تبون إلى البلد، أصدر الدستور الجديد وقانون المالية، ثم عاد مرة أخرى إلى ألمانيا لاستئناف علاجه، وبعد بضعة أسابيع عاد إلى الجزائر.

وفي فبراير 2021 ، أعلن الرئيس تبون حل المجلس الشعبي الوطني بمرسوم رئاسي في 21 فبراير ، وتنظيم انتخابات تشريعية مسبقة بعد تعديل القانون العضوي للانتخابات الذي حمل في طياته العديد من المفاجآت على غرار التصويت بنمط القائمة المفتوحة، الذي وضع حدا للعديد من الاختراقات، وصدر القانون العضوي بأمر رئاسي ، يستمر الحراك الشعبي أيام الجمعة والثلاثاء ، في خضم أزمة اقتصادية مستمرة بسبب تراجع قيمة

Lexus Metandus© Copyright 2020 All rights reserved

الدينار الجزائري ، وتدهور القدرة الشرائية يوما بعد يوم ، وأزمة سيولة خانقة في مكاتب البريد، وتصاعد التوتر بين المغرب والجزائر بسبب قضية الصحراء الغربية وتطبيع المغرب مع إسرائيل.. الى غيرها من الأحداث.

جوان 2021 ؛ في الثاني عشر، تقدم حزب جبهة التحرير في الانتخابات التشريعية المسبقة، على الرغم من التراجع الرهيب، بحصوله على 98 من أصل 407 مقعد، فيما حصل المرشحون المستقلون على 84 مقعدًا، فازت حركة مجتمع السلم على 65 مقعدًا. التجمع الوطني الديمقراطي الذي تراجع كذلك، أين حصل على 58 مقعدًا. وفازت جبهة المستقبل بـ 48 مقعدًا، حركة البناء بـ 39 مقعدًا، نسبة المشاركة 23٪، وهي أدنى نسبة مسجلة على الإطلاق في البلاد، وكانت المعارضة قد دعت إلى مقاطعة الانتخابات. لم تحصل جبهة الوطنية للتحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي على الأغلبية المطلقة معًا، لأول مرة منذ تأسيس التعددية السياسية في فبراير 1989.

وفي الثلاثين من جوان ، عين الرئيس تبون وزير المالية أيمن بن عبد الرحمن - التكنوقراطي – وزيرا أولا، خلفا لعبد العزيز جراد.

في جويلية 2021، عين الرئيس تبون الحكومة الجديدة، المكونة من أغلبية تكنوقراطية. حيث أعيد تعيين نصف الوزراء المنتهية ولايتهم. ومن بين الحقائب السيادية، أسندت الخارجية إلى الدبلوماسي السابق رمطان لعمامرة، الذي كان وزيراً تحت حكم عبد العزيز بوتفليقة، والعدل إلى رئيس المحكمة العليا عبد الرشيد طبي.

وفي نوفمبر 2021، جرت الانتخابات المحلية بعد قرار من رئيس الجمهورية بحلها. وفي 22 من نفس الشهر، يستقبل رئيس الجمهورية أعضاء المحكمة الدستورية الجدد لاستلام مهامهم.

وفي 5 فبراير 2022، أجريت انتخابات التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة، دون مفاجأة، حاز حزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي على أغلبية المقاعد، قدرت اللجنة الوطنية لتحرير المعتقلين أن 280 شخصًا على الأقل اعتقلوا بسبب التعبير السلمي عن آرائهم اعتبارًا من أبريل 2022، معظمهم فيما يتعلق بالحراك الشعبي.

في 13 أكتوبر الفصائل الفلسطينية المتناحرة توقع اتفاقا في الجزائر العاصمة، يهدف إلى حل أكثر من 15 عاما من الخلاف. ووقع الاتفاق زعيم لحركة فتح عزام الأحمد، والزعيم السياسي لحماس إسماعيل هنية، والأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين طلال ناجي، وزعماء وممثلي 14 فصيلا آخر، والدعوة إلى إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في فلسطين في غضون عام واحد.

في 1، 2 نوفمبر، استضافت الجزائر أول قمة للجامعة العربية منذ عام 2019، وغاب بعض رؤساء الدول المهمة، مما يعكس الانقسامات العميقة في العالم العربي، وترأس الرئيس تبون اجتماعات القمة، الإعلان الجزائري، التي ركزت على دعم الفلسطينيين،

7نوفمبر - الجزائر تتقدم رسميًا للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لبريكس.

في19 جويلية، أشرف الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمن، في الجزائر العاصمة، نيابة عن رئيس الجمهورية، على تنصيب الهيئة العليا للشفافية والوقاية ومكافحة الفساد، وهي هيئة مستقلة جديدة أنشأها الدستور.